وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأحد، 09 يوليو 2023

أخبار الطاقة

بيان سعودي - فرنسي: تعاون مشترك في الطاقة وتحديات التغير المناخي

الرياض

التقى صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الطاقة، بمعالي وزيرة تحوّل الطاقة بجمهورية فرنسا آنياس بانييه روناشيه، وأصدرا البيان المشترك الآتي:

تُعدّ الطاقة إحدى الركائز الأساسية للشراكة بين حكومتي المملكة العربية السعودية وجمهورية فرنسا على المدى الطويل، حيث أكدتا التزامهما بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة في الثاني من شهر فبراير 2023. ويولي كلا البلدين تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي، واتفاقية باريس، الأهمية بما يتفق مع المبادئ والغايات والأهداف المحددة فيهما، بما في ذلك بذل الجهود للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة مئوية.

ويُعد التعامل مع تحديات التغير المناخي، وكذلك تعزيز أمن إمدادات الطاقة وموثوقيتها واستدامتها وتيسير تكلفتها، أولويات إستراتيجية مشتركة بين المملكة وفرنسا.

ويدرك كلا البلدين أن الهيدروجين النظيف هو وقود أساسي لتحقيق الأهداف المشتركة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع تخفيف آثار التغير المناخي. بالإضافة إلى ذلك، اتفق كلا البلدين على تعزيز التعاون في مجال الكهرباء، وتبادل الخبرات في مجال توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، ومشروعات الربط الكهربائي، وتشجيع مشاركة القطاعات الخاصة في مشروعات الكهرباء، بما في ذلك تقنيات توليد الكهرباء، ونقلها، وتوزيعها، وتخزينها، وتقنيات أتمتة الشبكات.

واتفق كلا البلدين على بذل جهود مشتركة لتعزيز كفاءة الطاقة، وتعزيز التعاون في مجال الطاقة النووية، ضمن إطار عمل سلمي وآمن، وإدارة النفايات الإشعاعية والتطبيقات النووية، وتطوير القدرات البشرية.

كما اتفق كلا البلدين على التعاون في تعزيز تقنيات وحلول التغير المناخي، ومنها التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه، من القطاعات ذات الانبعاثات التي يصعب تخفيفها، مثل: قطاعات الإسمنت، والطيران، والبحرية، والبتروكيميائيات، وغيرها. وتسعى المملكة إلى أن تصبح إحدى الدول الرائدة عالميًا في تصدير الهيدروجين والكهرباء المولّدة من المصادر منخفضة الانبعاثات، مستفيدةً من قدرتها في إنتاج الهيدروجين وتوليد الكهرباء من المصادر منخفضة الانبعاثات بتكلفةٍ تنافسية.

وتمتلك المملكة الموارد اللازمة من الطاقة المتجددة، والغاز الطبيعي وأحواض الكربون، لتصدير الهيدروجين إضافةً إلى موقعها الإستراتيجي بالقرب من أكبر مراكز الطلب العالمية.

وتهدف الإستراتيجية الفرنسية لتطوير الهيدروجين الخالي من الكربون إلى الإسهام بدرجة كبيرة في إزالة الكربون من قطاعات الصناعة والنقل.

وتتضمن الإستراتيجية برنامج استثمار عام و»فرنسا 2030» التي تهدف إلى تسريع الاستثمار وتطوير الحلول المبتكرة في قطاعات التميز الفرنسي لإزالة الكربون من الصناعة وتطوير الطاقة المتجددة بهدف زيادة القدرة المثبّتة حتى 100 جيجا واط بحلول عام 2050، بحيث يتم إنتاج أكثر من 40 جيجا واط من مزارع الرياح البحرية.

وقد وضعت المملكة وفرنسا الهيدروجين والكهرباء التي تم إنتاجها من المصادر منخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة في صميم عملية تحول الطاقة لكلا البلدين، كما اتفقتا على توحيد الجهود في البحث عن حلول مبتكرة لإنتاج الهيدروجين بأكثر الطرق فاعلية وتنافسية، ولتطوير استخدامه في الصناعة، والنقل، وتوليد الكهرباء، والمباني والتطبيقات الأخرى ذات الصلة.

وتحقيقًا لهذه الغاية، اتفقت المملكة وفرنسا على التعاون في مجالي الهيدروجين والكهرباء المولّدة بالطاقة المتجددة، بخارطة طريق تعتمد على ثلاث ركائز:

- تطوير التقنيات: سيعزّز التعاون في مجالي الهيدروجين والكهرباء المولّدة بالطاقة المتجددة من

تطبيق التقنيات في الإنتاج، والنقل، والتحويل في مراكز الطلب.

- التعاون التجاري: يؤدي القطاع الخاص دورًا مهمًا، ويرحب التعاون السعودي - الفرنسي بالجهود المشتركة بين الشركات السعودية والفرنسية للشراكة في سلسلة إمدادات الطاقة بأكملها لإطلاق التجارة في مجال الهيدروجين.

- السياسات والتنظيمات: ستعزّز خارطة الطريق تطوير قطاع الهيدروجين من خلال الإقرار المتبادل لإطار عمل الاعتماد، ويتضمن ذلك إجراء تقييم لدورة حياة الانبعاثات من كل المصادر المحتملة، لضمان الاتساق في التجارة الدولية.

وسيعمل كلا البلدين على تعزيز التعاون في تطوير واستدامة سلاسل الإمداد في قطاعات الطاقة، وتمكين التعاون بين الشركات لتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية في كلا البلدين، مما يسهم في تحقيق مرونة إمدادات الطاقة وفاعليتها.

يدعم كلا الطرفين تشكيل «فريق عمل سعودي - فرنسي» بهدف تحقيق النتائج المرجوة من التعاون في مجال الهيدروجين وغيره من المجالات.

المملكة ترفع معظم أسعار النفط إلى آسيا في أغسطس بعد تخفيضات الإمداد

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

رفعت السعودية، أكبر مصدر للنفط، أسعار معظم نفطها الخام للعملاء الآسيويين في أغسطس للشهر الثاني، بعد إعلانها عن تمديد خفض إضافي للإنتاج على رأس اتفاق أوسع لأوبك +. وقالت شركة النفط العملاقة، أرامكو السعودية، في بيان لعملائها: إنها رفعت أسعار البيع الرسمية للتحميل في أغسطس 20 سنتاً للبرميل من يوليو إلى 3.20 دولارات للبرميل مقارنة بأسعار عمان ودبي.

وكانت السوق تتوقع زيادة الأسعار إلى حد كبير، على الرغم من أن بعض شركات التكرير الآسيوية، قبل تعهد السعودية بتمديد خفض الإنتاج، كانت تتوقع خفض الأسعار بنحو 50 سنتًا وسط ضعف هوامش التكرير والمنافسة مع الخام من مناطق أخرى.

وأعلنت المملكة العربية السعودية الاثنين الماضي أنها ستمدد خفضها الطوعي البالغ مليون برميل يوميًا لإنتاج النفط حتى أغسطس وترك الباب مفتوحًا لتمديد التخفيضات أكثر. وزاد الزعيم الفعلي لمجموعة أوبك + أسعار البيع المفتوحة لشهر يوليو إلى آسيا الشهر الماضي بعد فترة وجيزة من تعهدها بشكل غير متوقع بتقديم مليون برميل يومياً طوعياً في يوليو.

ومن شأن النفط السعودي الأكثر تكلفة أن يثقل كاهل هوامش التكرير الضئيلة في آسيا ويدفع المصافي إلى البحث عن بدائل من موردي الشرق الأوسط الآخرين أو من مناطق مثل الولايات المتحدة وغرب إفريقيا، مع الأخذ في الاعتبار أن الفارق بين النفط المرتبط ببرنت ودبي قد تقلص.

وأثبتت درجات الخام العربي الخفيف، حتى الآن، أنها أقل تنافسية لشركات التكرير الآسيوية، وفقًا لتقرير صادر عن رينيسانس إنرجي أدفايزرز، في إشارة إلى هوامش التكرير في سنغافورة.

وأظهر البيان أن السعودية أبقت على سعر الخام الخفيف للغاية إلى آسيا دون تغيير في أغسطس عند 2.55 دولار للبرميل مقارنة بأسعار عمان / دبي، لكنها رفعت أسعار البيع المفتوحة للخام العربي المتوسط والعربي الثقيل بمقدار 20 سنتًا، مما يعكس هوامش تكرير أقوى لزيت الوقود. وبالنسبة للمناطق الأخرى، زادت أكبر دولة مصدرة للنفط سعرها الرسمي للخام العربي الخفيف لشهر أغسطس إلى شمال غرب أوروبا بمقدار 80 سنتًا إلى 3.80 دولارات للبرميل فوق برنت. وفي الوقت نفسه، تم رفع أسعار البيع الرسمية إلى الولايات المتحدة أيضًا بمقدار 10 سنتات في أغسطس من الشهر السابق عند 7.25 دولارات.

خفض السعودية قابل للتمديد

وشرعت السعودية، أكبر منتج في أوبك، مع بداية يوليو الحالي، بخفض الإنتاج بنسبة 10 ٪ إلى تسعة ملايين برميل يوميًا، وهو أكبر خفض لها منذ سنوات. وكان الخفض جزءًا من صفقة أوسع لأوبك + للحد من إمدادات الخام حتى عام 2024. بينما كان التركيز على خفض السعودية إنتاجها الخام بمقدار مليون برميل أخرى في أغسطس، قابلة للتمديد، علاوة على تخفيضات الإنتاج الحالية، في إطار أحدث محاولة للمملكة لعكس موجة معنويات التجارة الهابطة وتشديد سوق النفط.

وبذلك يكون إنتاج السعودية في شهر أغسطس 2023م ما يقارب 9 ملايين برميل يوميًا، وأن هذا الخفض هو بالإضافة إلى الخفض التطوعي الذي سبق أن أعلنت عنه المملكة في أبريل 2023م والممتد حتى نهاية ديسمبر 2024م. علماً أن هذا التخفيض التطوعي الإضافي، يأتي لتعزيز الجهود الاحترازية التي تبذلها دول أوبك + بهدف دعم توازن أسواق البترول واستقرارها، بما يخدم كافة المصالح المشتركة للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

ومع اتفاق أعضاء آخرين في أوبك + على الإبقاء على قيود الإمداد الحالية حتى نهاية عام 2024، تعمقت التخفيضات الإجمالية للحصص في التحالف إلى 4.7 ملايين برميل في اليوم لشهر يوليو حوالي 5 ٪ من الطاقة العالمية، وحافظت أوبك على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط بنحو 2.5 بالمئة هذا العام رغم أن المنظمة حذرت من أن الاقتصاد العالمي يواجه حالة من عدم اليقين المتزايدة ونمواً أبطأ في النصف الثاني.

وكانت شركة أرامكو السعودية أبلغت بعض عملائها في شمال آسيا بأنهم سيحصلون على الكميات المعينة الكاملة من النفط الخام في يوليو بعد أن تعهدت بخفض الإنتاج الشهر المقبل. ورفعت شركة أرامكو السعودية بشكل غير متوقع أسعار البيع الرسمية لجميع درجات الخام إلى آسيا لشحنات التحميل في يوليو، مما سيضر بأرباح التكرير وقد يدفع المصافي إلى شراء المزيد من المواد الأولية من السوق الفورية.

ومع ذلك، من المرجح أن يظل إجمالي استهلاك الصين من الخام السعودي في يوليو بالقرب من نفس مستوى يونيو، حيث طلبت مصافي صينية أخرى مزيدًا من الإمدادات لشهر يوليو من قاعدة منخفضة في يونيو. وقال متعاملون آسيويون: إنه من المتوقع على نطاق واسع أن تجري العديد من المصافي الآسيوية، بقيادة الصين، تخفيضات طوعية على ترشيحاتها من النفط الخام السعودي بعد زيادة أرامكو السعودية بمقدار 45 سنتًا للبرميل إلى فروق أسعار البيع الرسمية لشهر يوليو عبر جميع درجاتها إلى آسيا.

وتدير أرامكو السعودية بشكل فاعل قاعدة احتياطياتها الوفيرة من المواد الهيدروكربونية من أجل زيادة القيمة على المدى البعيد إلى أقصى درجة ممكنة وتحسين معدلات الاستخلاص النهائي من حقولها.

ونظراً لحجم وعدد حقول الشركة وقدرتها الفائضة، فإن الشركة قادرة على المحافظة على المستوى المطلوب من الإنتاج الإجمالي، عبر الاستفادة من المكامن الجديدة عند الحاجة لتحسين القيمة على المدى الطويل، وذلك من خلال تحسين محفظة أعمالها. ويؤدي تنويع مصادر إمداد النفط الخام من المكامن الجديدة إلى خفض معدلات نضوب الحقول الحالية، وإرجاء تكاليف الآبار والمرافق الإضافية من أجل معالجة ارتفاع معدلات إزاحة السوائل الكلية في هذه الحقول.

وتقع الحقول الرئيسة لأرامكو السعودية على مقربة من بعضها البعض في المنطقتين الوسطى والشرقية من المملكة، وتضم محفظة أعمال أرامكو السعودية ما تعتقد أنه أكبر حقل بري مكتشف للنفط الخام التقليدي (الغوار) وأكبر حقل بحري مكتشف للنفط الخام التقليدي (السفانية) على مستوى العالم، وتنقل أرامكو السعودية إنتاجها من النفط الخام والمكثفات والغاز الطبيعي وسوائل الغاز الطبيعي من حقولها عبر شبكة خطوط أنابيب ضخمة إلى عدة مرافق، لمعالجته وتحويله إلى منتجات مكررة ومواد بتروكيميائية، أو إلى عملائها داخل المملكة، أو إلى التصدير. وتملك أرامكو السعودية وتشغل مرفق بقيق، وهو أكبر مرفق

لمعالجة النفط الخام في الشركة وأكبر معمل لتركيز النفط الخام في العالم. كما تشغل أرامكو أربع فرض لتصدير النفط الخام، تسهم في تعزيز مرونتها التشغيلية وموثوقية الإمدادات، ولديها مواقع تسليم دولية إستراتيجية في روتردام، هولندا، وسيدي كرير، مصر، وأوكيناوا، اليابان.

أوبك تحافظ على نظرة متفائلة بشأن نمو الطلب على النفط للعام المقبل

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

قفزت أسعار النفط نحو ثلاثة بالمئة إلى أعلى مستوى في تسعة أسابيع في إغلاق يوم الجمعة حيث طغت مخاوف الإمدادات والشراء الفني على المخاوف من أن المزيد من رفع أسعار الفائدة قد يبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الطلب على النفط.

ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.95 دولار، أو 2.6٪، لتبلغ عند التسوية 78.47 دولارًا للبرميل، بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.06 دولار، أو 2.9٪، ليستقر عند 73.86 دولارا. وكان ذلك أعلى إغلاق لخام برنت منذ الأول من مايو وغرب تكساس الوسيط منذ 24 مايو. وارتفع كلا الخامين القياسيين بنحو 5٪ خلال الأسبوع.

وقال فيل فلين، المحلل في مجموعة برايس للعقود الآجلة، بعد شهرين من توحيد الأسعار بين 73-77 دولارًا تقريبًا، انتقل خام برنت إلى منطقة ذروة الشراء تقنيًا للمرة الأولى منذ منتصف أبريل.

بينما قال كريج إيرلام، كبير محللي السوق في منصة تداول النفط، أواندا، «كان الارتفاع خلال الأسبوع الماضي أو نحو ذلك، قويًا للغاية ومدعومًا بالزخم - بالإضافة إلى التخفيضات الجديدة من المملكة العربية السعودية وروسيا».

وأعلنت المملكة العربية السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط، عن تخفيضات جديدة للإنتاج هذا الأسبوع، وبذلك يصل إجمالي التخفيضات من قبل أوبك + ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى حوالي 5 ملايين برميل يوميًا، أو حوالي 5٪ من الإنتاج العالمي. الطلب على النفط. وقال محللون في شركة مورنينجستار للخدمات المالية الأمريكية في مذكرة «من المتوقع أن تؤدي تخفيضات إنتاج أوبك + إلى تشديد السوق، مما يؤدي إلى زيادة عجز الإمدادات في النصف الثاني من عام 2023، ودعم ارتفاع أسعار النفط».

وقالت مصادر مقربة من أوبك إن من المرجح أن تحافظ أوبك على نظرة متفائلة بشأن نمو الطلب على النفط للعام المقبل. وقال مصدر حكومي روسي إن تعهد روسيا الأخير بخفض صادرات النفط لن يتطلب خفضًا مماثلاً في الإنتاج.وقالت شركة فورتيسكا لتحليلات النفط، إن هناك حاليًا 10.5 ملايين برميل من الخام السعودي في التخزين العائم قبالة ميناء العين السخنة المصري على البحر الأحمر، بانخفاض بنحو النصف عن منتصف يونيو. وفي 14 يونيو، رصدت شركة فورتكسا 19.5 مليون برميل من الخام السعودي على متن 10 ناقلات نفط خام كبيرة جدًا خارج العين السخنة، تم تحميل معظمها في النصف الثاني من مايو.

وقالت فورتكسا إن آخر مرة تم فيها تخزين الخام السعودي على متن سفن بهذا الحجم الكبير كانت في الربع الثاني من عام 2020، عندما تسبب جائحة كوفيد 19- في انهيار الطلب العالمي على النفط. وقال جاي مارو المحلل في شركة فورتيسكا، إنه تم تفريغ جميع ناقلات النفط العملاقة العشر التي لوحظت في 14 يونيو باستثناء واحدة.

وقال مارو إن خمس ناقلات نفط عملاقة محملة بخام سعودي في المخزن العائم قبالة العين السخنة في الوقت الحالي. وقال مارو إن هناك سفينتين أخريين تحملان 4.1 ملايين برميل من الخام السعودي تنتظران قبالة الميناء، لكنهما لا يعتبران من الناحية الفنية مخزونًا عائمًا حتى الآن.

وفي الولايات المتحدة، أضافت شركات الطاقة هذا الأسبوع منصات النفط والغاز الطبيعي لأول مرة في 10 أسابيع، بسبب أكبر زيادة أسبوعية في منصات الغاز منذ أكتوبر 2016، وفقًا لشركة خدمات الطاقة، بيكر هيوز. وفي النرويج، أوقفت شركة إكوينور الإنتاج مؤقتًا في حقل النفط أوسبرغ في بحر الشمال بسبب نقص الموظفين.

وفي المكسيك، أصيب ستة أشخاص بعد اندلاع حريق صباح الجمعة في منصة بحرية تديرها شركة النفط الحكومية بيميكس في خليج المكسيك.

ودعم أسعار النفط الخام أيضًا، انخفاض الدولار الأمريكي إلى أدنى مستوى في أسبوعين بعد أن أظهرت

البيانات أن نمو الوظائف في الولايات المتحدة كان أقل من المتوقع ولكنه لا يزال قويًا بما يكفي لدفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لاستئناف رفع أسعار الفائدة لاحقًا هذا الشهر كما أشارت. وضعف الدولار يجعل النفط الخام أرخص لحاملي العملات الأخرى، مما قد يعزز الطلب على النفط.

وفقًا لأداة فيد ووتش التابعة لمجموعة سي ام إي المحدودة، فإن احتمال قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بزيادة أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في اجتماعه 25-26 يوليو هو الآن حوالي 95٪، ارتفاعًا من 92٪ قبل صدور البيانات مباشرة. وقد تؤدي تكاليف الاقتراض المرتفعة إلى إبطاء النمو الاقتصادي وتقليل الطلب على النفط.

وفي أوروبا، أجبر التضخم المرتفع منذ عقود وتأثير الحرب في أوكرانيا الشركات على تجميد التوظيف وتسريح العمال. في ألمانيا، بدا التعافي الاقتصادي السريع أقل احتمالية حيث أظهرت البيانات انخفاضًا مفاجئًا في الإنتاج الصناعي.

وبحسب انفيستنق دوت كوم، سجل النفط مكاسب أسبوعية ثانية مع تصاعد الأدلة على أن قرار قادة أوبك + السعودية وروسيا لتضييق الإمدادات، كان له أثره في الأسواق الفعلية. ورصدت استقرار خام غرب تكساس الوسيط بالقرب من 74 دولارًا، وهو أعلى مستوى في أكثر من شهر، بدعم من معنويات المخاطرة يوم الجمعة. وسجل النفط الخام أول زيادة أسبوعية متتالية منذ مايو، مع تقلب فروق الأسعار على المدى القريب إلى هيكل ضيق متراجع، وهو نمط تسعير صعودي.

وحددت المملكة العربية السعودية زيادات كبيرة في أسعار خامها إلى أوروبا والبحر الأبيض المتوسط بعد إعلان تمديد خفض الإنتاج أحادي الجانب بمقدار مليون برميل يوميًا إلى أغسطس. وتدفع الخامات السعودية الأعلى تكلفة المصافي عبر حوض الأطلسي للبحث عن بدائل، مما تسبب في ارتفاع سعر خام بحر الشمال النرويجي.

ولا يزال النفط الخام منخفضًا بنحو 10٪ هذا العام، مع تشديد السياسة النقدية، وانتعاش الصين الباهت، وضغط الصادرات الروسية المرنة على العقود الآجلة. وجاء ارتفاع الأسعار هذا الأسبوع على الرغم من

التحرك الواسع النطاق في الأصول الخطرة الأخرى، حيث عززت أرقام الوظائف القوية في الولايات المتحدة الرهانات على أن الاحتياطي الفيدرالي سيواصل رفع أسعار الفائدة. وتباطأت مكاسب الوظائف في الولايات المتحدة الشهر الماضي، وفقًا للبيانات الصادرة يوم الجمعة، لكن نمو الأجور ظل قوياً، مما عزز التوقعات برفع أسعار الفائدة.

وحصل المضاربون على ارتفاع أسعار النفط أخيرًا على استراحة من مخاوف رفع أسعار الفائدة بعد أن أشار تقرير الوظائف الأمريكية الذي جاء أضعف من المتوقع لشهر يونيو إلى بعض الهدوء في تشدد بنك الاحتياطي الفيدرالي عندما يجلس صانعو السياسة في البنك المركزي لمراجعة سعر الفائدة التالية في ثلاثة أسابيع.

كما ساعد في تعزيز المعنويات التقرير الأسبوعي عن مخزونات النفط الأمريكية، والذي تم نشره يوم الخميس، والذي أظهر سحوبات شاملة للخام والوقود. وسجل الخام الأمريكي أعلى مستوى في شهر واحد مع غرب تكساس الوسيط ومقره نيويورك، ووصل إلى أكثر من 73 دولارًا للمرة الأولى منذ 12 يونيو مع أعلى مستوى خلال اليوم عند 73.09 دولارًا للبرميل.

وتساءل كريج إيرلام، المحلل في منصة أواندا للتداول عبر الإنترنت، «هل يمكننا أخيرًا أن نشهد اختراقًا في أسعار النفط بعد شهرين من الاندماج؟»، مضيفًا: «كان الارتفاع خلال الأسبوع الماضي أو نحو ذلك من أدنى مستويات النطاق قويًا للغاية ومدعومًا بالزخم».

وارتفع النفط بعد أن ذكرت وزارة العمل أن أرباب العمل في الولايات المتحدة أضافوا 209000 من الوظائف غير الزراعية في يونيو، وهو رقم جاء أقل من تقديرات الاقتصاديين للمرة الأولى منذ 16 شهرًا، مما يشير إلى التقدم في محاولة بنك الاحتياطي الفيدرالي لمكافحة التضخم مع ارتفاع أسعار الفائدة.

وكان الاقتصاديون في وول ستريت يتوقعون نموًا للوظائف بمقدار 225 ألفًا للشهر الماضي، من 339 ألفًا منشورًا في وقت سابق لشهر مايو، والذي عدلته وزارة العمل نزولًا إلى 306 آلاف يوم الجمعة.

وظل معدل البطالة دون تغيير في يونيو عند ٪3.6 بينما زادت الأجور بنسبة ٪0.4 من ٪0.3 في مايو. وقال مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي إن نمو العمالة والأجور يجب أن يهدأ بشكل كبير لكبح جماح أسوأ تضخم واجهته الولايات المتحدة منذ أربعة عقود. ولا يزال التضخم حارا، بحسب جولزبي من بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي أشار إلى إن تقرير وظائف واحد لا يعني الكثير.

ونما التضخم، وفقًا لمؤشر أسعار المستهلك، بنسبة ٪4 على أساس سنوي في مايو، متباطئًا من أعلى مستوى في 40 عامًا عند ٪9.1 في يونيو 2022. ومع ذلك، فإن تحمل بنك الاحتياطي الفيدرالي للتضخم هو ٪2 فقط سنويًا. ومنذ مارس 2022، رفع البنك المركزي أسعار الفائدة 10 مرات، مضيفًا ما مجموعه ٪5 إلى معدل حقبة الوباء السابق البالغ ٪0.25.

وبينما أوقف بنك الاحتياطي الفيدرالي مؤقتًا دورة رفع سعر الفائدة الشهر الماضي، هناك تكهنات بأنه قد يستأنف ذلك عندما يجتمع في 26 يوليو لمراجعة أسعار الفائدة التالية. ومن المؤكد أن رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو أوستن جولسبي قال لشبكة سي إن بي سي يوم الجمعة إنه «لا ينبغي أبدًا أن يستفيد المرء كثيرًا من أي شهر واحد من أرقام الوظائف».

وأضاف: «من الواضح أن سوق العمل لا يزال قوياً للغاية ولكنه هادئ». «ولم أر أي شيء يشير إلى خطأ واحد أو مرتين من ارتفاع الأسعار هذا العام». وقالت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها الأسبوعي عن حالة البترول إنه في بيانات مخزونات النفط الأمريكية الصادرة يوم الخميس، تراجعت مخزونات الخام للأسبوع الثالث على التوالي بينما تقلصت مخزونات البنزين ونواتج التقطير.

«الطاقة» الأميركية تبدأ شراء ستة ملايين برميل من الخام لتسليم أكتوبر ونوفمبر

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

أعلنت وزارة الطاقة الأميركية في 7 يوليو عن خطط لإعادة شراء حوالي 6 ملايين برميل من الخام الحامض بينما تواصل إدارة بايدن مبادرتها لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي. وأصدرت وزارة الطاقة طلبًا لشراء 6 ملايين برميل من الخام الحامض لتسليمها في أكتوبر ونوفمبر إلى موقع «بيق هيل» لاحتياطي البترول الاستراتيجي في تكساس.

ومن المقرر تقديم العطاءات التي لا تقل عن 300 ألف برميل من كميات العرض يوم 19 يوليو، وسيتم منح العقود في موعد أقصاه 3 أغسطس، وفقًا للطلب. وقالت الوزارة إنها «ستتابع فرص إعادة شراء إضافية حسب ما تسمح به ظروف السوق»، وبلغت أحجام النفط الخام في احتياطي البترول الاستراتيجي 347.16 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 30 يونيو، وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأميركية، وهو أدنى مستوى منذ أغسطس 1983.

ووضعت وزارة الطاقة في أكتوبر خطة لإعادة شراء الخام لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي عندما كان خام غرب تكساس الوسيط عند 67 دولارًا - 72 دولارًا للبرميل أو أقل. واستقر سعر خام نايمكس لشهر أقرب استحقاق مرتفعا 2.06 دولار عند 73.86 دولارا للبرميل في 7 يوليو، مواصلا الارتفاع في مكانه منذ أواخر يونيو بسبب تخفيضات الإمدادات من أوبك + وعمليات تشغيل المصافي المرتفعة.

واختارت وزارة الطاقة مرة أخرى عدم استخدام سلطات التعاقد الجديدة ذات السعر الثابت التي تم الانتهاء منها العام الماضي والتي من شأنها أن تسمح لها بدفع سعر ثابت للنفط الخام في وقت تنفيذ الصفقة. بدلاً من ذلك، يحدد طلب تقديم العروض الأخير أنه سيشتري النفط بسعر «يحدده المتوسط (إلى 0.001 دولار أمريكي) للتسويات اليومية لمؤشر نايمكس لعقد شهر التسليم المعني لأيام التداول الثلاثة التي

تبدأ بيوم إشعار بالمنحة «مع بعض التعديلات.

وطلب تقديم العروض هو جزء من خطة تجديد احتياطي البترول الاستراتيجي المكونة من ثلاثة أجزاء من إدارة بايدن، والتي تركز على «عمليات الشراء المباشرة مع عائدات مبيعات الطوارئ، وعوائد الصرف التي تشمل علاوة على الحجم المسلم، وتأمين الحلول التشريعية التي تتجنب المبيعات غير الضرورية غير المرتبطة بانقطاع الإمدادات.

ولم يؤد طلبها الأول الذي صدر في ديسمبر، إلى منح جوائز حيث اعتبرت وزارة الطاقة أن السعر والعوامل الأخرى لن تكون صفقة جيدة لدافعي الضرائب، لكنها أجرت منذ ذلك الحين طلبين للحصول على 6.3 ملايين برميل مجتمعة بمتوسط سعر 72.67 دولارًا للبرميل، أي أكثر من 20 دولارًا للبرميل أقل من متوسط سعر 95 دولارًا للبرميل الذي بيعه خام احتياطي البترول الاستراتيجي في العام الماضي.

وشهد أكبر سحب على الإطلاق من مخزون الطوارئ العام الماضي إطلاق 180 مليون برميل بشكل غير مسبوق على مدى عدة أشهر لمكافحة ارتفاع أسعار الطاقة الذي حفزه الغزو الروسي لأوكرانيا، والتزمت وزارة الطاقة بإعادة شراء النفط بسعر أقل لتحقيق عائد لدافعي الضرائب.

وبحسب التقرير اليومي لشركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الاستشارية الأميركية، بأن إجمالي المشتريات هذا العام هو 12 مليون برميل ليتم تسليمها بين أغسطس ونوفمبر. وجميعها من الخام الحامض المنتج في الولايات المتحدة. لكنها كشفت بأن المشتريات لا معنى لها من الناحية الاقتصادية. والمشتريات إما سياسية أو فنية. وفكرة أنهم باعوا النفط بسعر 95.25 دولارًا للبرميل وهم الآن يعيدون شرائه بسعر 73 دولارًا للبرميل ليست منطقية أيضًا. وتساءلت كم كانت تكلفة النفط المباع بسعر 95.25 دولارا بالدولار اليوم، التكلفة أكثر من 200 دولار / برميل!

ومع ذلك، فإن شراء 12 مليون برميل على مدى 4 أشهر ليس له أي تأثير على أسعار النفط، والمبلغ صغير جدًا وينتشر على مدى فترة طويلة، وحتى لو قررت الإدارة شراء كميات كبيرة مثل 90 مليون برميل، فإن التأثير على الأسعار محدود لأن معدل الحقن ضئيل، مع ملاحظة أن ضخ 3 ملايين برميل يستغرق شهراً.

ويمكنهم مضاعفة معدل الحقن إذا فتحوا موقعًا آخر بمجرد الانتهاء من صيانة الموقع، ولكن حتى ذلك الحين يظل معدل الحقن صغيرًا.

ونظرًا لأنه حامض، فإنه لا يفيد منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة. وعلى الأرجح، ستأتي هذه الكميات من خليج المكسيك. يمكنك أن ترى المفارقة هنا: شركات النفط تستأجر هذه المناطق من الحكومة الفيدرالية التي تشتري النفط الآن.

وهناك حاجة إلى احتياطي البترول الاستراتيجي لتغطية الاضطرابات في واردات النفط الخام. ومعظم واردات الولايات المتحدة من النفط الخام متوسطة / كثيفة الحموضة، ومعظم النفط المنتج في خليج المكسيك، والذي يمكن أن تتعطل بسبب الأعاصير، هو حامض.

وعلى الرغم من بعض الخطط لخفض عدد الحفارات، لا يزال إنتاج الخام الأميركي في طريقه للارتفاع من 11.9 مليون برميل يوميًا في عام 2022 إلى 12.6 مليون برميل يوميًا في عام 2023 و12.8 مليون برميل يوميًا في عام 2024، وفقًا لتوقعات من إدارة معلومات الطاقة الأميركية في يونيو. ويقارن ذلك مع رقم قياسي بلغ 12.3 مليون برميل يوميًا في عام 2019.

وحول إعلان وزارة الطاقة الأميركية عن شراء 6 ملايين برميل لتجديد احتياطي البترول الاستراتيجي، سيؤدي شراء 3 ملايين برميل وطلب جديد لشراء 3 ملايين برميل إضافي إلى تقديم جهود لتجديد الاحتياطي في صفقة جيدة لدافعي الضرائب الأميركيين، والحفاظ على الاستعداد التشغيلي لمخزون الاحتياطي الاستراتيجي، وحماية أمن الطاقة للأمة، بحسب تقرير شركة اينرجي اوتلوك ادفايزرز الأميركية.

وأعلن مكتب الاحتياطيات البترولية بوزارة الطاقة الأميركية أنه تم منح العقود لشراء 3 ملايين برميل من النفط الخام الأميركي المنتج للاحتياطي البترولي الاستراتيجي. وتأتي هذه العقود في أعقاب طلب تقديم العروض الذي تم الإعلان عنه في 15 مايو 2023. ولتعزيز خطة التجديد المكونة من ثلاثة أجزاء، أعلنت وزارة الطاقة أيضًا عن إشعار طلب جديد لشراء ما يقرب من 3.1 مليون برميل إضافي من النفط الخام إلى موقع بيق هيل في سبتمبر.

ويعمل هذا الإعلان على تعزيز إستراتيجية الرئيس الأميركي جو بايدن لتجديد الموارد بعد إطلاقه التاريخي من الاحتياطي الاستراتيجي لمعالجة اضطراب الإمداد العالمي الكبير الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية. وتشير التحليلات من وزارة الخزانة إلى أن إصدارات احتياطي البترول الاستراتيجي في العام الماضي، جنبًا إلى جنب مع الإصدارات المنسقة من الشركاء الدوليين، خفضت أسعار البنزين بما يصل إلى 40 سنتًا تقريبًا للغالون الواحد مقارنة بما كان سيحدث في غياب عمليات السحب هذه.

واستجابت 10 شركات لطلب تقديم العروض وقدمت 30 عرضًا، وتمت عملية الشراء هذه بالكامل، وتم منح العقود لخمس شركات. ويتم شراء هذه الثلاثة ملايين برميل بمتوسط سعر يبلغ حوالي 73 دولارًا للبرميل، أي أقل من متوسط حوالي 95 دولارًا للبرميل الذي تم بيع خام احتياطي البترول الاستراتيجي في عام 2022، مما يضمن صفقة جيدة لدافعي الضرائب. وسيتم تسليم النفط الخام إلى موقع تخزين بيق هيل من 1 أغسطس 2023 إلى 31 أغسطس 2023.

وتتضمن استراتيجية الإدارة المكونة من ثلاثة أجزاء لتجديد الموارد، مشتريات مباشرة بإيرادات من مبيعات الطوارئ، وعوائد الصرف التي تشمل علاوة على الحجم المسلم، وتأمين الحلول التشريعية التي تتجنب المبيعات غير الضرورية التي لا علاقة لها بانقطاع الإمداد. وبذلك ضمنت وزارة الطاقة بالفعل إلغاء 140 مليون برميل من المبيعات التي أقرها الكونجرس والمقررة للسنوات المالية 2024 حتى 2027. وقد أدى هذا الإلغاء إلى تقدم كبير نحو التجديد.

ولا يزال احتياطي البترول الاستراتيجي الأميركي يمثل أكبر إمدادات النفط الخام في حالات الطوارئ في العالم، ويتم تخزين مخزونات النفط المملوكة اتحاديًا في كهوف الملح تحت الأرض في أربعة مواقع في تكساس ولويزيانا. ومن خلال فترات الصيانة المجدولة تواصل وزارة الطاقة إعطاء الأولوية للسلامة التشغيلية لضمان استمرار الاحتياطي الاستراتيجي في الوفاء بمهمته كأصل مهم لأمن الطاقة. يتمتع احتياطي البترول الاستراتيجي بتاريخ طويل في حماية الاقتصاد وسبل العيش الأميركية في أوقات نقص النفط الطارئ.

وأجرت إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن العام الماضي أكبر عملية بيع على الإطلاق من احتياطي البترول الاستراتيجي بلغت 180 مليون برميل، كجزء من استراتيجية لتحقيق الاستقرار في أسواق النفط المتصاعدة

ومكافحة ارتفاع أسعار الضخ في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأثارت عملية البيع غضب الجمهوريين الذين اتهموا الإدارة بترك الولايات المتحدة بمخزون احتياطي ضعيف للغاية بحيث لا يمكنها الاستجابة بشكل مناسب لأزمة الإمداد في المستقبل، ورفعت المبيعات مخزون احتياطي البترول الاستراتيجي إلى حوالي 372 مليون برميل، وهو أدنى مستوى منذ عام 1983، وهو ما يقل قليلاً عن 20 يومًا من التغطية بمعدلات الاستهلاك الحالية في الولايات المتحدة.

«أويل برايس» الاتجاه الصعودي للنفط يصطدم بالمخاوف الاقتصادية واحتمالات رفع الفائدة

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

قال تقرير «ريج زون» النفطي الدولي إن النفط سجل مكاسب أسبوعية ثانية مع تزايد الأدلة على أن قرار «أوبك +» لخفض الإنتاج كان له أثره في الأسواق الفعلية، مشيرا إلى استقرار خام غرب تكساس بالقرب من 74 دولارا وهو أعلى مستوى في أكثر من شهر.

وأكد أن النفط الخام سجل أول زيادة أسبوعية متتالية منذ أيار (مايو) مع تقلب فروق الأسعار على المدى القريب إلى هيكل ضيق متراجع وهو نمط تسعير صعودي، ولا يزال الخام منخفضا بنحو 10 في المائة هذا العام مع تشديد السياسة النقدية وانتعاش الصين الباهت وضغط الصادرات الروسية المرنة على العقود الآجلة.

وبلغت مكاسب خامي برنت والأمريكي الأسبوع الماضي نحو 5 في المائة كما اختتمت التعاملات اليومية أمس الأول على صعود بنحو 3 في المائة لتصل الأسعار إلى أعلى مستوياتها في تسعة أسابيع بسبب المخاوف من نقص الإمدادات التي تغلبت في تأثيرها على توقعات رفع الفائدة لمكافحة التضخم مما ينال من الطلب.

وأشار إلى أن ارتفاع الأسعار هذا الأسبوع جاء رغم التحرك واسع النطاق في الأصول الأخرى حيث عززت أرقام الوظائف القوية في الولايات المتحدة الرهانات على أن الاحتياطي الفيدرالي سيواصل رفع أسعار الفائدة. وأبرز التقرير تباطؤ مكاسب الوظائف في الولايات المتحدة الشهر الماضي لكن نمو الأجور ظل قويا ما عزز التوقعات برفع أسعار الفائدة.

من جانبه، ذكر تقرير «أويل برايس» النفطي الدولي أن أسعار النفط الخام حققت مكاسب أسبوعية للمرة

الثانية على التوالي لكن الاتجاه الصعودي لا يزال محدودا بسبب استمرار المخاوف الاقتصادية.

ولفت التقرير إلى أن المكاسب تعود في الأساس إلى تمديد خفض الإنتاج في السعودية إلى آب (أغسطس) المقبل إضافة إلى تسجيل انخفاض آخر في مخزون النفط الخام الأمريكي أكثر من المتوقع.

وعد أن الاتجاه الصعودي سيظل محدودا حيث تصبح احتمالية رفع سعر الفائدة الأمريكية جزءا من التوقعات السائدة مع صدور محضر اجتماع بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي يؤكد أن الزيادات لا تزال على جدول الأعمال.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط نحو 3 في المائة، مسجلة أعلى مستوياتها في تسعة أسابيع الجمعة إذ طغت المخاوف من نقص الإمدادات والإقبال على الشراء لأسباب فنية على القلق من أن يؤدي رفع أسعار الفائدة لإبطاء النمو الاقتصادي وتراجع الطلب على النفط. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 1.95 دولار، أو 2.6 في المائة، إلى 78.47 دولار للبرميل عند التسوية. وزاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 2.06 دولار، بما يعادل 2.9 في المائة، إلى 73.86 دولار للبرميل. وهذا أعلى مستوى إغلاق لخام برنت منذ أول أيار (مايو) والأعلى لخام غرب تكساس الوسيط منذ 24 أيار (مايو) أيار. وبلغت مكاسب خامي القياس نحو 5 في المائة، لهذا الأسبوع. وقال كريج إرلام محلل أول السوق لدى «أواندا»، «موجة الصعود على مدى الأسبوع الماضي أو نحو ذلك ... كانت قوية للغاية ومدعومة بالزخم، إلى جانب التخفيضات الجديدة التي أعلنتها السعودية وروسيا». وأعلنت الدولتان هذا الأسبوع تخفيضات جديدة للإنتاج ليبلغ الخفض الإجمالي في إنتاج تحالف «أوبك +»، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاءها، نحو خمسة ملايين برميل يوميا وهو ما يعادل 5 في المائة، من الطلب العالمي على الخام.

واستمدت الأسعار دعما أيضا من تراجع مؤشر الدولار إلى أدنى مستوى في أسبوعين بعدما أظهرت بيانات نموا أقل من المتوقع للوظائف في الولايات المتحدة لكنه قوي بما يكفي لدفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي لاستئناف رفع أسعار الفائدة في وقت لاحق من الشهر الجاري كما أشار سابقا. ويجعل تراجع الدولار النفط الخام أقل سعرا لحائزي العملات الأخرى وهو ما قد يعزز الطلب على النفط. ووفقا لخدمة فيدووتش التابعة

لمجموعة سي.إم.إي، فإن احتمال أن يرفع الفيدرالي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس في اجتماعاته يومي 25 و26 تموز (يوليو) تموز يبلغ حاليا نحو 95 في المائة، ارتفاعا من 92 في المائة، قبل صدور بيانات الوظائف بقليل. ومن شأن ارتفاع تكاليف الاقتراض أن يبطئ النمو الاقتصادي ويقلل الطلب على النفط.

أمين «أوبك» لـ «الاقتصادية»: لا نتدخل في أسعار النفط ولا نستهدف مستوى معينا

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

أكد هيثم الغيص، أمين عام منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أن الحوار مع الدول المستهلكة يسير بنجاح مع وجود اتصالات قوية مع الصين والهند، مشيرا إلى أن البلدين هما محركا الطلب العالمي ولهما النصيب الأوفر في النمو الاقتصادي.

وقال الغيص لـ«الاقتصادية» على هامش الندوة الدولية الثامنة لمنظمة «أوبك» نهاية الأسبوع الماضي: «ندعم بقوة الحوار بين المنتجين والمستهلكين ويشمل أيضا الاتحاد الأوروبي، مشيرا إلى أنه أخذ على عاتقه منذ تولي المسؤولية الشفافية مع الإعلام وتقريب وجهات النظر بين المنتجين والمستهلكين».

وردا على سؤال حول ترويج المستهلكين لفكرة عدم الرضا عن سياسات الإنتاج الحالية لتحالف «أوبك +» خاصة الخفض المستمر في مستويات الإنتاج؟ قال الغيص يجب أن نطرح سؤالا مهما عمن يشكو من عدم وصول إمدادات النفط.. الإمدادات وفيرة واحتياجات المستهلكين مؤمنة جيدا.

وحول ارتفاع الأسعار، قال الغيص إن الأمر يختلف من دولة إلى أخرى و«أوبك» لا تتدخل في الأسعار ولا تستهدف مستوى معينا، الأمر متروك للسوق وهناك مشترون وبائعون معنيون بذلك، مشيرا إلى أن فكرة السعر العادل لا يمكن لأحد تحديدها وتختلف من دولة إلى أخرى و«أوبك» ليس لديها تصور لتلك الفكرة.

وشدد الغيص على الحاجة إلى ضخ مزيد من الاستثمارات النفطية لتعزيز الصناعة، ولا سيما أن نقص الاستثمارات له تداعيات سلبية واسعة في المستقبل، موضحا أن جميع موارد الطاقة ستكون مطلوبة في الأعوام والعقود المقبلة، وأن الاقتصاد العالمي يتضاعف مع زيادة أعداد خاصة في إفريقيا، التي تعاني دول فيها نقص الكهرباء والطاقة الأساسية.

وأضاف أنه يصعب القول إن السوق في حالة توازن كامل، المراجعة مستمرة لمستويات العرض والطلب والمخزونات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لافتا إلى أن خفض الإنتاج لم يكن قرارا غريبا في ظل نمو الطلب المتوقع ويرجع إلى وجود زيادة إنتاجية مؤثرة من خارج «أوبك +».

وقال إنه سيشارك في منتدى الطاقة في موسكو في أكتوبر المقبل، وإن «أوبك» حريصة على دعم الحوار والتنسيق مع روسيا مضيفا «هناك دول خارج أوبك تعمل معنا بشكل جيد ووثيق وبعضهم في سكرتارية أوبك وجزء من عائلتنا».

«توتال إنرجيز» تحذر من صدمة في قطاع الطاقة الأمريكي

الاقتصادية

قال باتريك بويان الرئيس التنفيذي لشركة النفط الفرنسية العملاقة توتال إنرجيز أمس، إن الانتخابات الرئاسية الأمريكية ربما تحدث صدمة هائلة في قطاع الطاقة إذا فاز الجمهوريون وقرروا وقف صادرات الهيدروكربونات.

وقال بويان في جلسة نقاشية ردا على سؤال حول الأخطار المحتملة التي قد تتعرض لها الإمدادات العالمية أمس «الأمر الوحيد الذي قد يحدث، وهو خطر منهجي كبير، أن يقرر الجمهوريون وقف التصدير، في الواقع، لست متأكدا أن الأمر سيتعلق بالغاز، ربما يكون متعلقا بالنفط يوما ما».

وأضاف خلال الجلسة التي ضمت مسؤولين تنفيذيين آخرين في قطاع الطاقة «يجعل الأمريكيون سعر الغاز أو النفط المحليين مرتكزا لجميع سياساتهم، لديهم موارد، وإن شعروا أن الصادرات سترفع الأسعار لديهم، سيتوقفون عن العمل معنا. الآن يمكنني إخباركم أنه إذا خسرنا الغاز والنفط الأمريكيين، إضافة إلى (النفط والغاز) الروسيين، فلن يكون ذلك الأمر صدمة، بل صدمة كبرى». وأعلن 11 مرشحا جمهوريا على الأقل سعيهم لنيل ترشيح الحزب الجمهوري لمنافسة الرئيس الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات التي تجرى يوم 24 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024. ولم يقطع هؤلاء على أنفسهم سوى قليل من التعهدات الواضحة المتعلقة بالسياسات منذ ذلك الحين.

وأجرت حكومة بايدن العام الماضي أكبر عملية بيع على الإطلاق من مخزون النفط الاستراتيجي البالغ 180 مليون برميل في إطار استراتيجية لإعادة الاستقرار إلى أسواق النفط مرتفعة الأسعار والتغلب على تكاليف الاستخراج المرتفعة.

تركمانستان والغرب مستقبل أفضل بالنسبة لإمدادات الطاقة .. المكاسب تفوق الخسائر

الاقتصادية

طوال أكثر من عام من الحرب الروسية – الأوكرانية، يرى مختلف المحللين أن تركمانستان الغنية بالطاقة في وضع أفضل من أي وقت مضى في تاريخها بالنسبة لتنويع قاعدة مستهلكي طاقتها خارج روسيا.

ووفقا لتحليل أمريكي نشرته «الألمانية»، سيكون الوصول إلى احتياطيات غاز تركمانستان أمرا صعبا، لكن عمل ذلك يمكن أن يحقق مكاسب كبيرة لكل من العاصمة «عشق أباد» والغرب.

وعلى الرغم من المخاطر والعقبات التي تعوق ترابط طريق النقل الدولي عبر بحر قزوين، المعروف بالممر الأوسط وبالتالي تدفق غاز تركمانستان إلى أوروبا، فإنه من الممكن أن تفوق المكاسب الخسائر.

ويقول أليكس ليتيل المحلل السياسي الأمريكي، المتخصص في شؤون روسيا وآسيا، في تقرير نشرته مجلة ناشونال إنتريست الأمريكية: إن تركمانستان تعد دولة مغلقة نسبيا، ذات باع طويل في التعاون مع روسيا في مجال الطاقة.

لكن منذ اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية، سعت عشق أباد لإيجاد شركاء جدد، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

ويبحث الاتحاد الأوروبي نفسه عن مصدر جديد للطاقة منذ تجميد ألمانيا لخط أنابيب نوردستريم 2، ويوفر هذا فرصة لتركمانستان، التي أعدت نفسها للاستفادة من التعاون بين الشرق والغرب.

فقد سعت إلى تحسين وفتح اقتصادها من خلال زيادة الشفافية، وتعزيز نظامها القانوني، وتشجيع تكوين رأسمال القطاع الخاص.

وإضافة إلى ذلك، هناك وضع تركمانستان على الممر الأوسط. ويربط هذا الخط التجاري غير محدد التعريف الصين وأسواق شرق آسيا مع أوروبا، عابرا سهول آسيا الوسطى، وبحر قزوين والقوقاز.

ويعني تجاوز هذا الطريق لروسيا الخاضعة حاليا لعقوبات جسيمة بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية أن عشق أباد تستفيد من زيادة كبيرة في أهميتها الجيوسياسية، بعد الحرب واختلالات سلاسل التوريد.

وهناك قدر أكبر من الاهتمام أيضا عندما يتعلق الأمر بالجوانب الجيوسياسية واللوجستية للطاقة، فقد سعت عدة دول في المنطقة، بما في ذلك أذربيجان وتركيا، إلى الاستفادة من مزيد من تطوير نظام نقل للطاقة من تركمانستان إلى أذربيجان.

وسيكون من الضروري لتحقيق ذلك إنشاء خط أنابيب عبر بحر قزوين، الذي سيتجاوز روسيا ويوفر إمدادات الطاقة لأوروبا.
كما أبدت تركمانستان اهتماما بتشييد هذا الخط بالمشاركة في مختلف اجتماعات المجلس الاستشاري لممر الغاز الجنوبي.

وترى عشق أباد أن مشروع خط أنابيب عبر بحر قزوين فرصة ممتازة لتطوير قطاعها الخاص بالطاقة الداخلية.

كما يرى ليتيل أن هناك عددا قليلا من المشكلات يعوق التعاون التجاري الناجح مع تركمانستان، فالقضايا الداخلية ونفوذ الصين في تركمانستان يمثلان مخاطر بالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وتعد البنية الأساسية في تركمانستان ضعيفة منذ وقت طويل كما أن التحديث والتكامل التنظيمي سيمثلان أيضا تحديا كبيرا، في ضوء الطابع المغلق لحكومة تركمانستان وعلاقاتها الوثيقة مع روسيا والصين.

وعلاوة على ذلك، يؤدي انخفاض الأجور في تركمانستان وعدم توافر التدريب الكافي للعاملين في محطات الحدود والمكاتب التجارية المرتبطة بها إلى انتشار الفساد.

يلين تحض بكين على «الحوار المباشر» وتعزيز التعاون في تمويل مكافحة التغير المناخي

الشرق الأوسط

بدأت الولايات المتحدة الأميركية خطوات التقرب نحو الصين، وسط ضبابية اقتصادية عالمية، تحتاج إلى التعاون الوثيق بينهما، للتغلب على التحديات الجمة في أكبر اقتصادين في العالم.

ودعت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين، بكين، السبت، إلى «الحوار المباشر» مع واشنطن إذا كانت لديهما مخاوف بشأن ممارسات اقتصادية، وأكّدت أنه من الضروري أنّ تواصل الصين والولايات المتحدة العمل معاً بشأن تمويل مكافحة التغير المناخي.

وقالت يلين، التي تواصل اجتماعاتها مع كبار المسؤولين الصينيين في بكين، لنائب رئيس مجلس الدولة، هي ليفينغ، إن المستوى القياسي الذي سجلته التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة والصين في عام 2022 على الرغم من التوترات في الآونة الأخيرة أظهر أن هناك «فرصة كبيرة أمام شركاتنا للتعاون في التجارة والاستثمار».

فيما صرح نائب رئيس الوزراء الصيني، هي ليفينغ، خلال لقائه يلين، أن بلاده تأسف لـ«الحوادث غير المتوقعة» التي أضرت بالعلاقات مع الولايات المتحدة.

وقال: «للأسف، بسبب بعض الحوادث غير المتوقعة مثل ذلك المتعلق بالمنطاد، كان هناك بعض المشاكل في تنفيذ التوافق الذي توصل إليه رئيسا الدولتين» في قمة العام الماضي. ويشير هي ليفينغ إلى حادث المنطاد الصيني الذي أسقطته الولايات المتحدة قبالة ساحلها الشرقي في فبراير وتعتقد واشنطن أنه كان يستخدم لأغراض التجسس على الولايات المتحدة.

غير أن يلين أشارت إلى أنه من المهم الاستمرار في التشاور حول مجالات الاهتمام المشترك وكذلك حول

الخلافات.

وعلى الرغم من الحديث عن فك الارتباط الاقتصادي بين الولايات المتحدة والصين، تظهر بيانات حديثة علاقة تجارية قوية في جوهرها، إذ سجلت التجارة الثنائية مستوى قياسياً بلغ 690 مليار دولار العام الماضي.

وقالت يلين إن الولايات المتحدة ستواصل التعبير مباشرة عن مخاوفها إزاء ممارسات اقتصادية معينة، وستتخذ إجراءات محددة لحماية أمنها القومي. كما حثت الصين على عدم السماح لأي خلافات «أن تؤدي إلى سوء تفاهم، ولا سيما ما يتعلق بقلة الاتصالات، وهو ما يمكن أن يؤدي دون داعٍ إلى تدهور علاقتنا الاقتصادية والمالية الثنائية».

وشهدت الأعوام الماضية ارتفاعاً في حدة التوتر بين واشنطن وبكين، مع اعتبار كل من الرئيسين؛ السابق دونالد ترمب، والحالي جو بايدن، أن الصين تشكّل التهديد الأبرز على المدى الطويل لتفوق الولايات المتحدة عالمياً. إلا أن إدارة الديمقراطي بايدن سعت في الآونة الأخيرة إلى تخفيف حدة التوتر مع الصين وإدارة التنافس بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم.

وتأتي زيارة يلين بعد أيام معدودة من تصريحات للرئيس الصيني شي جينبينغ، تعهد فيها أن تلتزم حكومته تنفيذ الإجراءات اللازمة لحماية المستثمرين الأجانب.

ولدى الولايات المتحدة الأميركية استثمارات بمليارات الدولارات في الصين، وفي حال خروج تلك الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة من ثاني أكبر اقتصاد في العالم، فمن المتوقع أن ينعكس سلباً على مؤشرات النمو الاقتصادية والبطالة، وهو ما استدعى تأكيداً من الرئيس الصيني حين قال إن «التنمية هي الأولوية القصوى للحزب الشيوعي الصيني في حكم البلاد وإنعاشها... وسنواصل تشجيع الانفتاح رفيع المستوى بقوة، وتوفير حماية أفضل لحقوق ومصالح المستثمرين الأجانب وفقاً للقانون».

وجاءت تصريحات الرئيس الصيني في ظل بيانات اقتصادية محبطة وتوقعات دون المأمول للنمو، حتى

بعد رفع القيود الاحترازية لـ«كوفيد». فضلاً عن تقارير مالية تظهر تراجع جاذبية السوق الصينية للشركات الأوروبية، كان آخرها تباطؤ وتيرة نمو نشاط قطاع التصنيع في الصين خلال الشهر الماضي. وتراجع مؤشر مديري مشتريات قطاع التصنيع الصادر عن مؤسسة كايشين إلى 50.5 نقطة مقابل 50.9 نقطة خلال مايو الماضي.

وفرضت إدارة بايدن العام الماضي قيوداً على تصدير أشباه الموصلات ومكونات التكنولوجيا الأميركية إلى الصين. وقبل ذلك، كانت قد أبقت على رسوم جمركية فرضها ترمب على منتجات تصدّرها الصين إلى الولايات المتحدة.

إصلاحات للسوق

ودعت يلين إلى إصلاحات للسوق في الصين، وانتقدت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها بكين في الآونة الأخيرة ضد الشركات الأميركية والضوابط التي فرضتها على تصدير بعض المعادن، في حين دعاها رئيس مجلس الدولة الصيني لي كه تشيانغ إلى «التوصل لتسوية مع الصين» وإعادة العلاقات الثنائية إلى مسارها الصحيح.

وقالت يلين للمسؤول الصيني في اجتماع: «نسعى إلى منافسة اقتصادية سليمة لا تعتمد على مبدأ الفائز يأخذ كل شيء، لكن على مجموعة من القواعد العادلة يستفيد منها البلدان بمرور الوقت». ووصفت وزارة الخزانة الاجتماع بأنه كان «صريحاً وبناء».

فيما صدر بيان من الجانب الصيني يدعو إلى تعزيز الاتصالات والتوافق بشأن القضايا الاقتصادية و«تبادل وجهات النظر العميقة والصريحة والواقعية، من أجل بث الاستقرار والطاقة الإيجابية في العلاقات الاقتصادية الصينية الأميركية».

وأضاف البيان أن «الصين تأمل أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً عقلانياً وعملياً، وأن تتوصل إلى تسوية مع الصين وتدفع العلاقات الصينية الأميركية إلى مسارها الصحيح في القريب العاجل».

وتناولت يلين أيضاً الاقتصاد الصيني المخطط مركزياً، ودعت بكين إلى العودة إلى الممارسات القائمة على السوق التي عززت نموها السريع في السنوات الماضية. وقالت لرجال الأعمال الأميركيين في بكين: «التحول نحو إصلاحات السوق سيكون في مصلحة الصين».

وأضافت: «النهج القائم على السوق ساعد في تحفيز النمو السريع في الصين وساعد على انتشال مئات الملايين من الناس من براثن الفقر. إنها قصة نجاح اقتصادي رائعة».

وأشارت يلين إلى أن الطبقة المتوسطة الهائلة والمتنامية في الصين توفر سوقاً كبيرة للسلع والخدمات الأميركية، وأكدت أن الإجراءات التي تستهدف واشنطن بها الصين تستند إلى مخاوف تتعلق بالأمن القومي.

وقالت: «نسعى للتنوع وليس الفصل... فصل أكبر اقتصادين في العالم من شأنه أن يزعزع استقرار الاقتصاد العالمي، وسيكون من المستحيل عملياً التعامل معه».

قضايا المناخ

وقالت يلين لمسؤولي الحكومة الصينية وخبراء المناخ إن الولايات المتحدة والصين يجب أن تتعاونا معاً لمكافحة «التهديد الوجودي» الذي يشكله تغير المناخ.

وأوضحت يلين أن التعاون السابق بين البلدين بشأن تغير المناخ جعل من الممكن إحراز تقدم عالمي مثل اتفاق باريس للمناخ عام 2015، مضيفة أن الحكومتين تريدان دعم الأسواق الناشئة والدول النامية في إطار المساعي لتحقيق الأهداف المناخية.

وقالت يلين، في كلمة تم إعدادها مسبقاً لإلقائها خلال مباحثات حول المناخ في بكين، إن «استمرار التعاون بين الولايات المتحدة والصين في تمويل أهداف المناخ أمر بالغ الأهمية».

ولطالما قالت الصين، التي تصنفها الأمم المتحدة ضمن الدول النامية، إن مسؤولية مساعدة الدول الفقيرة

على تحمل تكلفة مواجهة تغير المناخ تقع على عاتق الدول المتقدمة. لكن بكين تقول إنها يمكن أن تساهم في مواجهة «الخسائر والأضرار» الناجمة عن تغير المناخ على أساس طوعي.

ونظراً لحجم البلدين، يعد التعاون بين الولايات المتحدة والصين أمراً حيوياً للجهود الدولية لتجنب أسوأ آثار تغير المناخ.

شركات عملاقة لتطوير محطات الوقود داخل وخارج المدن

الدمام : عدنان الغزال

الوطن

تشهد محطات «الوقود» داخل وخارج المدن في الفترات الأخيرة قفزات نوعية في رفع كفاءتها التشغيلية والخدمية، وتلبية حاجات مستخدميها، بما يتوافق ويدعم جودة الحياة، ويعطي صورة إيجابية عن المملكة وعن مدنها وإنسانها، وقد تم أخيرًا وضع تشريعات، ومنها إتاحة الفرص لمستثمرين من داخل وخارج المملكة في إنشاء وتطوير تلك المحطات.

إغلاق لعدم الامتثال أبان الخبير الهندسي، المهندس عبدالله المقهوي لـ«الوطن»، أمس، أن دخول شركات عملاقة وكبرى سعودية وأجنبية في قطاع وسوق محطات الوقود داخل المدن وعلى الطرق السريعة، والتي من بينها: أرامكو السعودية، وشركة بترول أبو ظبي الوطنية (ادنوك)، وشركة تنمية نفط عمان (بي دي او)، وشركة بترول الإمارات الوطنية (أينوك)، وغيرها من الشركات العملاقة، علاوة على تكثيف الجهات الحكومية للأعمال الرقابية، للتأكد من امتثال تلك المحطات للتشريعات والأنظمة، ومن خلالها تم إغلاق بعض المحطات، أو توجيه إنذارات لها للامتثال، وتطبيق الإجراءات في الخدمة والجودة والسلامة وغيرها.

الكرافانات

قال المقهوي، نتيجة لذلك ارتفعت كفاءة الخدمة والمنتجات المقدمة في محطات الوقود، مستشهدًا في ذلك، أصبحت تضم تلك المحطات مصليات نظيفة، ومطاعم ومقاهي متنوعة، ودورات مياه تخضع لأعمال الصيانة والنظافة المستمرة، وورش سيارات حديثة، وملاعب أطفال، بالإضافة إلى ذلك، صممت مضخات وخزانات، ونظم تلك المحطات، وفق أفضل إجراءات السلامة، والمحافظة على البيئة، كما أن تلك المحطات طبقت إجراءات الصيانة والنظافة الدورية على مرافقها، بحيث تكون بحالة جيدة جدًا، وهذا أعطى مستخدمي الطرق خيارات متعددة لاختيار المحطة الأفضل للوقوف عندها للتزود بالوقود، واستخدام

مرافقها مثل المصليات والمطاعم وورش الخدمات.

مشددًا على أن تطوير محطات الطرق في طريقه للأفضل، ولديها فرص للتحسين بإضافة خدمات ومنتجات جديدة، وتجويد خدماتها، وخاصة محطات الطرق خارج المدن، ومثال للخدمات المطلوبة تخصيص أماكن لسيارات السفر (الكرافانات) في محطات الطرق السريعة، وكذلك تشديد الامتثال على نظافة دورات المياه.

خروج من السوق

شدد هاني الحمود، على أن البقاء للأقوى في قطاع محطات الوقود، وتأكيده أن الأيام القليلة المقبلة، لن يكون هناك وجود لأي محطة «وقود» غير مجهزة ومهيأة بمعدات وتجهيزات متقدمة، مبينًا أن قائد المركبة، لن يتوقف في محطة «وقود» داخل المدينة في محطة «متهالكة» في تجهيزاتها، خوفًا من حدوث مشاكل في الوقود، من عدم جودته أو وجود شوائب فيه أثناء تخزينه في الصهاريج الأرضية، أو حدوث الأخطاء في الكميات والأسعار في مقاييس المضخة، أو الحذر من مشاكل الحريق وتسربات الوقود، وبالتالي خروج هذه المحطات من السوق لعزوف الكثير من قائدي المركبات في التعبئة أو الشراء منها، وتسجيلها خسائر باهظة، وعدم جدوى استمرارها في السوق، في ظل توفر البديل الأفضل بمسافة قد لا تتجاوز بضع كيلومترات، وبنفس الأسعار.

هل الخفض الطوعي الجزائري سياسي أم اقتصادي؟ أنس الحجي يجيب

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الخفض الطوعي الجزائري لإنتاج النفط، الذي كان بحدود 48 ألف برميل يوميًا حتى نهاية 2024، أُضيف إلى خفض آخر بمقدار 20 ألف برميل يوميًا.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة» بعنوان «تمديد السعودية لتخفيض الإنتاج: الانعكاسات الاقتصادية والسياسية»-، أن الحديث عن هذا الخفض يستدعي التذكير بإعلان نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك، أن بلاده ستخفِّض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل إضافية لشهر أغسطس/آب 2023.

ولفت إلى أن هذه الخطوة جاءت أسوة بقرار الخفض الطوعي السعودي، ما أحدث بلبلة كبيرة في الأسواق، إذ ارتفعت الأسعار مع بداية ورود الأخبار، ثم انخفضت ثم ارتفعت مرة أخرى، واستمرت على هذا الأمر طوال التعاملات، والواضح أنه كان هناك لبس بشأن الخفض الروسي.

وأضاف: «عندما نتكلم عن الخفض الطوعي الجزائري، يجب أن نذكر أن الجزائر من الدول القليلة في العالم التي تصدر النفط والغاز عبر أنابيب، وكذلك الغاز المسال، ولها -مثل ليبيا- وضع خاص، لأن موقعهما إستراتيجي جدًا بالنسبة إلى أوروبا، التي تعتمد عليهما بصورة كبيرة».

النفط والغاز في الجزائر

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الجزائر استطاعت زياده إنتاج النفط والغاز هذا العام، وكانت في العامين الأخيرين من أنشط دول العالم في موضوع التنقيب عن النفط

والاكتشافات، إذ بلغ إنتاج النفط الجزائري أكثر من مليون برميل يوميًا في الأشهر الأولى من 2023.

وفي شهر مايو/أيار -وفق الحجي- انخفض الإنتاج -حسب بيانات أوبك- بسبب الخفض الطوعي الجزائري الأول إلى 940 ألف برميل يوميًا، والآن بعد التخفيض الثاني بمقدار 20 ألف برميل يوميًا، سيصل حجم إنتاج الدولة الواقعة في شمال أفريقيا إلى نحو 920 ألف برميل في أغسطس/آب.

وأضاف: «هنا أذكر أمرًا لطيفًا، عندما بدأنا الدراسة كنا نسمع عن حقول (حاسي مسعود) و(حاسي الرمل)، وكنا نظن أن هذه الأسماء تتعلق باللهجات في المغرب العربي، ولم نكن نعرف معناها، ثم اكتشفنا لاحقًا أن هذه الأسماء عربية قحة، إذ إن الحاسي عند العرب هو البئر التي تُحفر في الرمل لجمع مياه الأمطار».

وأشار إلى أن الاكتشافات النفطية في الجزائر حدثت في البداية في «حاسي مسعود»، وبعد أبحاث الرمل وغيرها كانت رمال الصحراء تدل على أن النفط موجود في طبقات سطحية، وهذا يقلل من التكاليف بصورة كبيرة، ويعطي الجزائر ميزة أخرى.

قرار سياسي أم اقتصادي؟

لفت خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إلى أنه من بين الأمور التي سهّلت الخفض الطوعي الجزائري، أن هناك مشروعات جديدة متعددة، وتحتاج إلى ربط المشروعات الأخرى، وقد يكون هذا قد أسهم في قرار التخفيض مرة أخرى، أي أن الخفض ليس سياسيًا وإنما اقتصادي، وهذا أمر جيد.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي -من إعداد منصة الطاقة المتخصصة- حجم الخفض الطوعي من جانب بعض دول أوبك+، ومن بينها الجزائر:

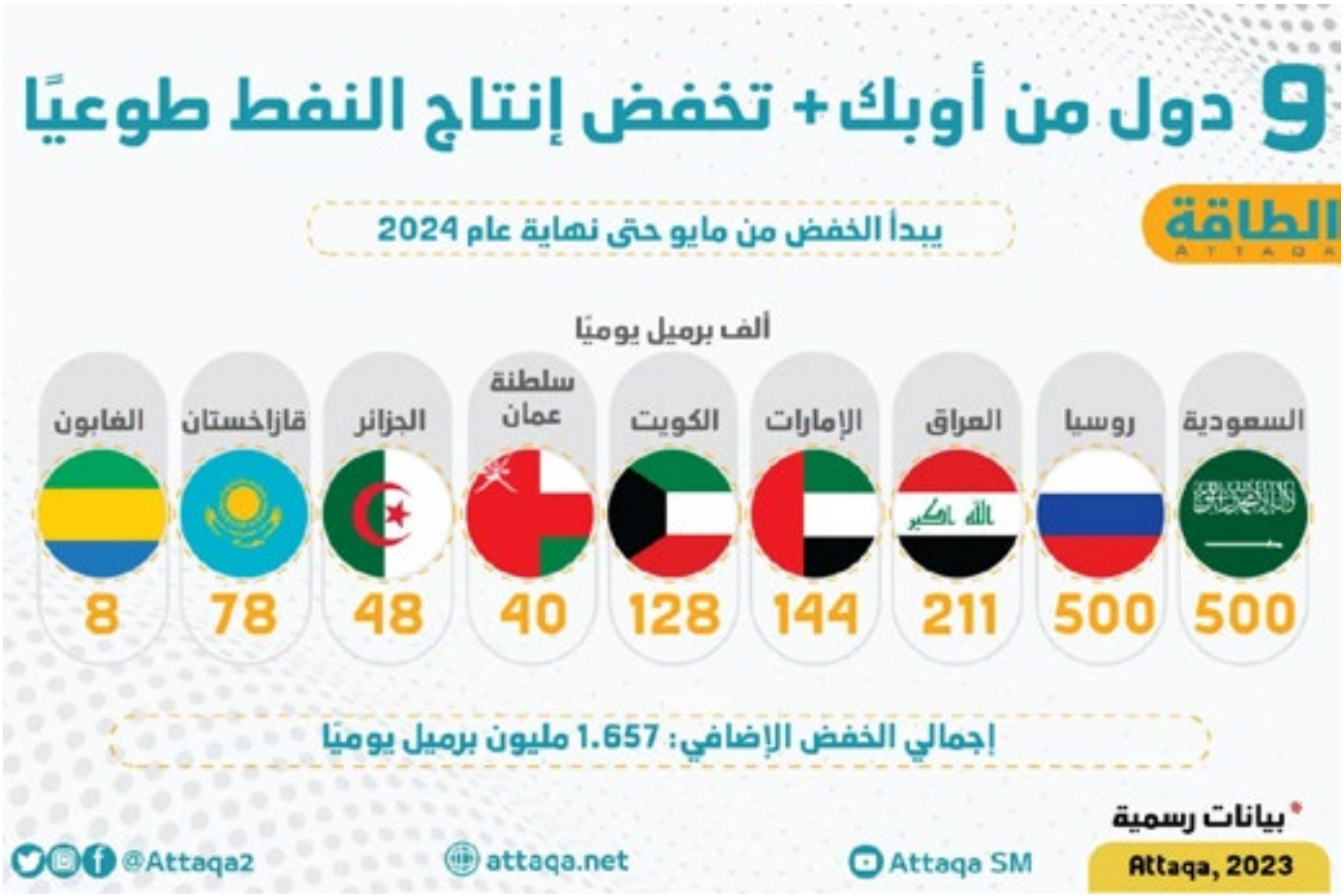

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن تجاوب دولة الجزائر مع المملكة العربية السعودية مرتين أمر مهم من عدة نواحٍ، لذلك فإن الحديث عن الخفض الطوعي الجزائري ليس نقدًا، وإنما يُعد أمرًا جيدًا لأسباب متعددة.

وأشار الحجي إلى وجود احتمالات أن نرى بعض الدول الأخرى تنضم إلى قرارات الخفض الطوعي الإضافي، إذ إنه من الواضح تمامًا من تصريح وزير الطاقة الإماراتي أن هناك تركيزًا على موضوع الالتزام بتطبيق خفض الإنتاج.

وأضاف: «بالنسبة إلى الدول الأخرى فإنها لا تستطيع أن تخفّض الإنتاج بأكثر مما خفضته، ومن ثم فإننا نجد أن التخفيضات الطوعية هي الطريقة التي تمثّل الأشهر الأخيرة، بدلًا من أن يكون هذا عن طريق تحالف أوبك+».

كيف يعزز مشروع نيوم الجديد ريادة السعودية في الطاقة المتجددة؟ خبيران يجيبان

داليا الهمشري

الطاقة

يُعَد مشروع نيوم الجديد لإنشاء 7 مجمعات شمسية خطوة مهمة نحو تحقيق هدف السعودية الطموح بتحقيق الريادة العالمية في مجال الطاقة المتجددة، وزيادة الاعتماد الداخلي على الطاقة النظيفة على نطاق واسع.

وكانت شركة نيوم السعودية قد تعاقدت -مؤخرًا- عبر شركتها الفرعية «إنوا» للطاقة والمياه، مع شركة «أسيستم Assystem»، لتمهيد الطريق لإنتاج نحو 20 غيغاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية.

وتعليقًا على هذه الخطوة، أكد رئيس مجلس إدارة المعهد السعودي التقني للطاقة المتجددة الرئيس التنفيذي لشركة تكنولوجيات الصحراء للصناعة المهندس ماجد الرفاعي، أن السعودية تمضي قدمًا نحو نشر الطاقة المستدامة، مستفيدةً من موقعها الجغرافي المميز، ووقوعها في إحدى أفضل مناطق العالم في الحزام الشمسي.

وأوضح الرفاعي -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن مشروع نيوم الجديد الضخم يأتي في إطار حرص المملكة على أن تكون بلدًا مصدرًا للطاقة المتجددة، وتحقيق إستراتيجيتها الهادفة إلى رفع حصة الكهرباء النظيفة في مزيج الطاقة بحلول عام 2030.

دراسات تقييمية للمواقع

اختيرت شركة أسيستم -وهي شركة دولية متخصصة في الخدمات الهندسية والرقمية وإدارة المشروعات- لإجراء مجموعة شاملة من دراسات ما قبل التطوير على المواقع المختارة لمشروع نيوم الجديد، والتي تمتد على مساحة شاسعة تبلغ 420 كيلومترًا مربعًا.

وأعلنت أسيستم -في بيان رسمي- تكليفها بتنفيذ دراسات لـ7 مجمعات للطاقة الشمسية الكهروضوئية في منطقتي تبوك ودوبا، بالإضافة إلى نشر فريق من الخبراء لتقديم عدد من الخدمات المهمة.

وتتمحور مهمة أسيستم حول إجراء دراسة تقييمية شاملة لمواقع مشروع نيوم الجديد، والاضطلاع بالتصميم الأولي للحدائق والتخطيط الرئيس، وإجراء المسوحات البيئية الأساسية، وإجراء دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي.

كما ستعمل الشركة على إجراء حسابات لإنتاج الطاقة وتطوير تصميمات متطورة للمنتزهات، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

تعزيز ريادة المملكة

قال الرفاعي إن هذه المشروعات الجديدة تعزز ريادة المملكة العربية السعودية في قطاع الطاقة الشمسية وتُسهِم بشكل فعال في دعم الصناعات الوطنية وتعزيز المحتوى المحلي، وتوفير فرص العمل للشباب السعودي في هذا القطاع المتنامي.

وأضاف الرفاعي: «تقسم سوق السعودية إلى عدة قطاعات؛ وهي: القطاع السكني، القطاع التجاري، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع الحكومي، وأخيرًا محطات توليد الطاقة المتجددة».

وتابع: «السعودية حرصت على أن تكون الرافد الأكبر للطاقة في المنطقة تماشيًا مع رؤية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء، وبدأت -بالفعل- في التوجه نحو المبادرات المتعلقة بالطاقة المستدامة والطاقة الخضراء»، لافتًا إلى أن مشروع نيوم الجديد هو أكبر دليل على ذلك.

واستطرد، في تصريحاته الخاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، أن مشروع نيوم الجديد سيكون تنفيذًا لمبادرة السعودية الخضراء، والتي تستند إلى أن تكون المدن الجديدة صديقة للبيئة وخالية من الانبعاثات الكربونية.

تغيير مستقبل الطاقة

أكد المهندس ماجد الرفاعي أن وجود مثل هذه المشروعات يسهم في خلق فرص وظيفية نوعية، ويتماشى مع خطة التوطين وتعظيم المحتوى المحلي في الطاقة المتجددة، ولا سيما في ظل وجود المعهد السعودي التقني للطاقة المتجددة، وهو معهد حكومي غير ربحي معني بتدريب وتأهيل الشباب السعودي.

ولفت الرفاعي، في تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة، إلى أن السعودية تسعى لإنتاج طاقة نظيفة بنسبة ٪100 على نطاق واسع يكفي لإمداد نيوم، بل العالم أجمع بالطاقة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تعمل المملكة على دعم وتطوير وتسريع حلول الطاقة المتجددة من خلال مصادر الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، بالإضافة إلى أكبر مصنع للهيدروجين في العالم.

وأشار إلى أن هدف مشروع نيوم الجديد لا يقتصر على تحقيق الحياد الكربوني فقط، بل يمتد طموحها لتحقيق اقتصاد دائري، تتبنّى من خلاله فكرًا مستقبليًا يقود التغيير، واحتلال الصدارة العالمية في الطاقة المتجددة من الطاقة الشمسية وتقنيات الرياح والهيدروجين الأخضر.

تسخير الموارد

نوه خبير الطاقة الرئيس التنفيذي لمجموعة نور الطاقات العالمية السعودية محمد الغزال، بأهمية مشروع نيوم الجديد للطاقة الشمسية، موضحًا أن القدرة المُستهدفة التي تقدر بـ20 غيغاواط، تساوي ثلث الاستهلاك الفعلي للمملكة خلال فصل الصيف.

وأوضح الغزال -خلال تصريحات خاصة إلى منصة الطاقة المتخصصة- أن المشروع يشمل 7 محطات للطاقة الشمسية بقدرة تبلغ نحو 3 غيغاواط، وهو ما يعادل 3 معامل متوسطة لتوليد الكهرباء من الغاز.

وأبرز أن القدرة المتوقعة من المشروع ستكون كافية لتشغيل السيارات الكهربائية وإنتاج الهيدروجين الأخضر للاستفادة منه في تطبيقات مختلفة مثل الشحن والنقل العام والتبريد والزراعة والخدمات اللوجيستية المختلفة.

وأفاد بأن نيوم ستسخّر كل الموارد لإنجاز هذه المزارع الـ7 للطاقة الشمسية، مؤكداً أن مشروع نيوم الجديد يُعَد خطوة إيجابية على طريق تنفيذ مبادرات السعودية لتحول الطاقة ونشر الطاقة الشمسية الكهروضوئية على نطاق واسع.

وأكد أن المملكة تؤدي دوراً رائداً في التحول العالمي للطاقة، وتكرس جهودها لتحقيق التزامها بتنفيذ التدابير التي تهدف إلى خفض انبعاثاتها الكربونية بمقدار 278 مليون طن سنوياً بحلول 2030.

شكراً